التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي
لدول مجلس التعاون الخليجي العربية

إعداد

مشعل مطلق صلبي العدلة

محامي حر

ملخص البحث:

يشكل التكامل الاقتصادي على الصعيدين العربي والخليجي أحد أهم أهداف التعاون التي وضعتها الدول العربية منذ تأسيس جامعة الدول العربية، وقد تزامنت بدايات مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي مع التطورات الحادثة في العلاقات الدولية وأهمها تسارع التكامل الاقتصادي الأوروبي مع إعلان برنامج السوق الأوربية.

وقد هدف البحث إلى تعرف أهم التحديات القائمة أمام مشروع التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية وأهم الإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون للخليج العربية.

واستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

وكانت أهم العناصر التي تناولها البحث هي: أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي وأهمية تماسك دول مجلس التعاون الخليجي، والإطار القانوني للاتحاد النقدي الخليجي، والتحديات التي تواجه مشروع التكامل الاقتصادي، والإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات، وكانت التحديات تمثل عقبة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

وكانت أهم نتائج البحث أن أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي تمثلت في أسباب اقتصادية وسياسية واستراتيجية أمنية، وأن دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت تقدماً كبيراً ولكنها تأخرت كثيراً في إصدار العملة الموحدة، وتواجه دول مجلس التعاون الخليجي كثيراً من التحديات الداخلية والخارجية، ويمكن مواجهة هذه التحديات بمجموعة من الإجراءات.

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات، تمثلت فيما يلي:

١. دعم المشروعات الخليجية المشتركة وتطوير بعض المشروعات القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي.
٢. تنويع الصناعات والخدمات في الاقتصاد الخليجي.
٣. توفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وإعادة توطين رؤوس الأموال الوطنية.

الكلمات الدالة:

التحديات– التكامل الاقتصادي– دول مجلس التعاون الخليجي العربية.

مقدمة:

يشكل التكامل الاقتصادي على الصعيدين العربي والخليجي أحد أهم أهداف التعاون التي وضعتها الدول العربية منذ تأسيس جامعة الدول العربية، ومن بين أشكال التعاون الاقتصادي قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤، بهدف تحرير التجارة البيئية العربية، ومن ثم تحرير انتقال رأس المال والعمالة، غير أن عضوية السوق العربية المشتركة لم تضم جميع الدول العربية، بل اقتصرت على عدد محدود منها، كما لم تتضمن الآليات المناسبة لتحرير التجارة.

وفي عام ١٩٧٤م، وبعد تعديل أسعار النفط العالمية، وما ترتب عليه من تضاعف دخل الدول العربية المصدرة للنفط، وتراكم الفائض المادي لديها، اتجهت الدول العربية إلى استراتيجية تعتمد بصورة أساسية على المشروعات المشتركة، وبناءً عليه أُقيمت خلال عقد السبعينيات من الألفية الماضية مشاريع عربية مشتركة في قطاعات عديدة كالزراعة، والإنتاج الحيواني والتعدين، والنقل البحري، غير أن تلك المشاريع المشتركة لم تمثل إلا نسبة ضئيلة من النشاط الاقتصادي الكلي للدول العربية المساهمة فيه[١].

وقد تزامنت بدايات مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي التطورات الحادثة في العلاقات الدولية، وأهمها تسارع التكامل الاقتصادي الأوروبي مع إعلان برنامج السوق الأوروبية الموحدة بحلول عام ١٩٩٢م، وقد شكلت التجربة الأوروبية أنجح نموذج للتكامل الاقتصادي، بينما لا يزال النموذج الخليجي يواجه كثيراً من التحديات.

---

(١) جمال الدين رزق (٢٠١١). مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ص ١–٢١.

إشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في تحديد أهمية التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربية، والتغلب على التحديات التي تواجهه، وطرح المشكلات جانباً، والمتعلقة بالشكليات والخلافات والاجتماع كقوة اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية لا تقل عن الاتحاد الأوروبي، وخاصة أنها تملك سلاح النفط، والذي يمثل قوة اقتصادية فعالة في وقت السلم ووقت الحرب.

أسئلة البحث:

استناداً إلى إشكالية البحث فإنه يمكن طرح التساؤلات التالية:

١. ما أسباب قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟
٢. ما أهمية تماسك دول مجلس التعاون الخليجي العربية؟
٣. ما الإطار القانوني للاتحاد النقدي الخليجي؟
٤. ما التحديات القائمة أمام مشروع التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية؟
٥. ما الإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى ما يلي:

١. التعرف على أسباب قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٢. تحديد أهمية تماسك دول مجلس التعاون الخليجي العربية.
٣. توضيح الإطار القانوني لاتحاد النقدي الخليجي.
٤. إبراز أهم التحديات القائمة أمام مشروع التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية.

توضيح الإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون للخليج العربية.

أهمية البحث:

١. يمكن أن يقدم هذا البحث بعض المعلومات ذات الأهمية في تطوير العلاقات بين دول الخليج العربية، وإمكانية الوصول إلى حالة من الاتحاد الفعلي.
٢. يقدم هذا البحث للمكتبة العربية بعض التوصيات والإجراءات التي يمكن أن تفيد في تنفيذ مشروع التكامل الاقتصادي.

منهج البحث:

استعان الباحث بالمنهج التاريخي في تحديد الأحداث التاريخية الأولية لقيام اتحاد مجلس التعاون الخليجي، كما استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي في تبويب المعلومات وتصنيفها، وذلك بهدف تحليلها.

خطة البحث:

تم تقسيم خطة البحث على الوجه التالي:

المبحث الأول– أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني– أهمية تماسك دول مجلس التعاون الخليجي العربية.

المبحث الثالث– الإطار القانوني لاتحاد النقدي الخليجي.

المبحث الرابع– التحديات القائمة أمام مشروع التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية.

المبحث الخامس– الإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية.

الخاتمة (النتائج– التوصيات).

المراجع.

المبحث الأول

أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي

لم يكن قيام مجلس التعاون الخليجي العربية عام ١٩٨١م وليد اللحظة، إذ دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وهذا ما استوجب من حكومات دول الخليج اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة لبلورة عمل جماعي قابل للتطبيق، يمكن من خلاله تحقيق الرغبة في الوحدة في نفوس أبناء منطقة الخليج، والتي كان لها جذور تعود إلى قرون عديدة، ويضمن هذا حمايتها من التهديدات والتحديات التي تواجهها، ويحفظ الأمن والاستقرار بها[١].

واستناداً إلى تجربة الإمارات العربية التي تمت عام ١٩٧١م، فقد وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح في عام ١٩٧٦م، عندما كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء الكويتي؛ الدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة والاتحاد القائمين على أسس قوية ومتينة لصالح شعوب هذه المنطقة واستقرارها[٢].

وفي ديسمبر عام ١٩٧٨م، قام الشيخ/ سعد العبد الله السالم الصباح بزيارة للمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وتم إصدار بيانات مشتركة تدعو إلى ضرورة بذل الجهود من أجل وحدة الموقف العربي، وتحقيق أُمنيات الشعوب العربية نحو مزيداً من التقدم[٣].

وتبين مما سبق أن دولة الكويت هي التي تبنت مشروع إنشاء وحدة خليجية، وكانت تجربة دولة الإمارات العربية نبراساً اهتدت به دولة الكويت، وقد استمرت دولة الكويت في

---

(١) نايف على عبيد (٢٠٠٧). دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥، مركز الخليج للأبحاث، دبي: ص ٢٨١.

(٢) يحيى رجب (١٩٨٩). الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة، الكويت: ص ٦٣.

(٣) نايف على عبيد (٢٠٠٧). مرجع سابق، ص ٢٨٢.

طريقها لتبني فكرة المجلس في جميع المحافل الخليجية والعربية، واستغل الشيخ جابر الصباح أمير الكويت آنذاك فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربي في العاصمة الأردنية عمان في تشرين الثاني عام ١٩٨٠م، ليوضح لقادة دول الخليج العربي بعض التصورات الكويتية حول قيام وحدة خليجية[1].

وتم إجراء محادثات رسمية في السعودية بين قادة الخليج في نهاية عام ١٩٨٠م، وتم بحث موضوع إنشاء صيغة وجدولة خليجية بشكل جدي، إذ تم التفكير في إقامة وحدة في الخليج على أساس مشاركة الدول الخليجية الست: السعودية، الكويت، الإمارات العربية، قطر، البحرين، وسلطنة عمان، وبناء على ذلك فقد تم عقد اجتماع بين وزراء الخارجية للدول الست بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وذلك في ٤ شباط عام ١٩٨١م[2].

وقد أعلنت السعودية في تاريخ ٦ شباط عام ١٩٨١م أن الاتفاق على قيام تجمع خليجي لا يهدف إلى خلق تكتل سياسي أو عسكري، بل إلى تنسيق أوجه التعاون القائمة فعلاً بين هذه الدول والعمل على ترسيخها وتطويرها[3].

وتنفيذاً لبيان وزارة الخارجية للدول الست، اجتمعت لجنة الخبراء في الرياض يومي: ٢٤، ٢٥ شباط عام ١٩٨١م، لوضع نظام متكامل يشمل البنود الرئيسة لمجلس التعاون، ومناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس، وفي يومي: ٧، ٨ آذار عام ١٩٨١ عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في مسقط لاستكمال مناقشة مشروع نظام المجلس بناءً على ورقتي عمل قدمتها سلطنة عمان والكويت، وفي يومي ٩، ١٠ آذار في نفس العام اجتمع في مسقط وزراء الخارجية لمناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس، وتم تحديد الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آيار عام ١٩٨١م موعداً لاجتماعات القمة في أبو ظبي، وقد تم في هذا الاجتماع إقرار النظام الأساسي للمجلس

---

(1) كمال محمد الأسطل (١٩٩٩). نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي: ص ١٣.

(2) إبراهيم الملتقي (٢٠٠٤). خمس وعشرون عام من العمل العربي المشترك: مجلس التعاون العربي بوابة الوحدة الخليجية، مجلة العربي، وزارة الإعلام الكويتية، العدد (٥٥٣)، ص ٣٩.

(3) عبد الجليل مرهون (١٩٩٧). أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، ص ١١٢.

والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة، كما أوصوا أن يكون الأمين العام للمجلس من دولة الكويت[١].

وقد تم عقد القمة الأولى لدول مجلس التعاون الخليجي العام في أبو ظبي بتاريخ ٢٥ آيار عام ١٩٨١م، وتم توقيع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاجتماع، وأوضح القادة أن إنشاء مجلس التعاون يعني الاستجابة لواقع المنطقة التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي، كما أكدت ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك الخصائص المشتركة لسكان المنطقة والأخطار التي تهدد المنطقة وثرواتها، واعتبار قيام مجلس التعاون الخليجي نهاية للحديث عن "فراغ القوة في المنطقة"[٢].

وقد كان هذا الاجتماع بمثابة المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والبداية القانونية للمجلس، حيث تم اختيار أمين عام للمجلس وهو السيد/ عبد الله يعقوب بشارة، وتم تشكيل هيئة تسوية المنازعات، وتم تدوين النظام الداخلي للمجلس، وفي الفترة من ١٠ حتى ١١ تشرين الثاني عام ١٩٨١م وقع قادة الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في الدورة الثانية للمجلس الأعلى التي عقدت بالرياض[٣]

ويمكن توضيح أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي كما يلي:

أولاً- أسباب اقتصادية:

أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هو التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئاً يحتاج له الجميع لا يمكنه الحفاظ على هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية، وكان من نتائج هذه التغيرات بروز منطقة الخليج العربية كمنطقة تنتج ما يحتاجه الأخرون، وهذا يفسر الضغوط التي عاشت فيها المنطقة، وأدت إلى استنزاف النفط، وكذلك عائد هذا النفط وجهودها السياسي، وهذه التغيرات

---

(١) نايف على عبيد (٢٠٠٧). مرجع سابق، ص ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٢) عبد الله الأشعل (١٩٨٣). الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، الرياض، ص ٢٦.

(٣) فالح شمخي العنزي (٢٠١٢). الاتحاد الخليجي: الدوافع والمعوقات، مجلة الخليج، العدد (٩٢)، ص ٢٥.

أدت إلى ترابط عضوي بين دول الخليج الست، وجعلها تتحه إلى إنشاء مجلس يجمعهم معاً، إلى جانب ذلك كانت الرغبة في مواجهة مشاكل التنمية، والقوى العاملة، والهجرة الأجنبية؛ حيث اهتمت هذه الدول بالتقليل من اعتمادها على النفط، وتنويع مصادر الدخل، والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة(١).

ثانياً- أسباب سياسية:

تحددت الأسباب السياسية فيا يلي:

الأمر الأول- وتمثل في دولة إيران، فقد خلقت الثورة الإيرانية في طهران نظاماً طموحاً توسعياً مُصدراً لأيديولوجية خطيرة على المنطقة، وعلى عنصرية تسبب الخلخلة في التوازن والتعايش، وبذلك أسهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج العربية للتعاون بينها، ذلك بما أحدثته إيران من تهديد وتوتر وعدم استقرار لجيرانها.

الأمر الثاني- وهو الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت عام ١٩٨٠م، والتي كانت سبباً لتخوف دول الخليج من امتداد الحرب إلى أراضيها.

الأمر الثالث- استراتيجية أمنية: على الرغم من أن ميثاق المجلس لم ينص صراحة على الجانب الأمني، إلا أن الهاجس الأمني هو الدافع الرئيس الذي دفع دول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي الفرعي إيماناً منها بضرورة اتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول، وتحافظ على أمن الخليج والسلم والأمن الدوليين(٢).

وكان خوف دول مجلس التعاون الخليجي من الأطماع الإيرانية في السيطرة على المنطقة ومد نفوذها إلى النظام الإقليمي العربي، وذلك بعد الثورة الإسلامية التي أخذت بُعداً عقائدياً إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي في السيطرة على دول المنطقة؛ فضلاً عن

(١) ناصر العنزي (٢٠٠٨). مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية (١٩٩٠-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

(٢) يحيى رجب (١٩٨٩). مرجع سابق، ص ٥٥.

الخطر السوفيتي الذي اقترب من منطقة الخليج، وتنافسه مع الولايات المتحدة على ثروات المنطقة النفطية[١].

المبحث الثاني

أهمية تماسك دول مجلس التعاون الخليجي العربية

ويشير مصطلح تماسك إلى قدرة الأعضاء الستة في مجلس التعاون الخليجي على العمل معاً أو بالتوازي، ومن الناحية النظرية يتم وصف هذا النوع من التعاون على أنه يحصل عندما تقوم الجهات الفاعلة بتكييف سلوكها مع تفضيلات الأخرين الفعلية أو المتوقعة من خلال عملية تنسيق السياسات[٢]، وقد يتخذ أشكالاً مختلفة على غرار القرارات المشتركة التي يتم التوصل إليها في الاجتماعات الوزارية بمجلس التعاون الخليجي، أو تأسيس مؤسسة جديدة ضمن مجلس التعاون الخليجي على غرار اتحاد نقدي، أو تطوير آلية إنفاذ قرارات مجلس التعاون الخليجي.

وقد تأتي بعض الأزمات التي تتطلب تماسك دول الخليج العربي مثل حرب الخليج بين عامي ١٩٩٠-١١٩١، أو ثورة البحرين ٢٠١١، ويحدث تماسك قوي بين دول مجلس التعاون، ولكن هذا التعاون والتماسك غير مستدام، وغالباً ما تبالغ التنمية المؤسساتية لمجلس التعاون الخليجي التسارع بتقدم مشاريع عالية المستوى وذلك على غرار تأسيس قوات درع الجزيرة المشتركة التابعة لمجلس التعاون الخليجي، وهذا يشير إلى نمط أنه في غياب تحول في أولويات قادة مجلس التعاون الخليجي، سيكون ارتفاع مستوى التعاون بمثابة رد فعل على الصدمات التي تهدد أمن الدول، وذلك بدلاً من وجود تعاون مثمر ومستدام، **ويتم مناقشة هذا المبحث من خلال ثلاثة أبعاد كالآتي:**

---

(١) ناصر العنزي (٢٠٠٨). مرجع سابق، ص ٢٧.

(2) Keohane, Robert, (2006). Cooperation and International Regimes, in Perspectives on World Politics, Little and Smith, eds., Routledge, p. 22.

أولاً- البعد الأمني لتماسك دول مجلس التعاون الخليجي:

على الرغم من أن المخاوف الأمنية لم تشكل ميثاق دفاع متبادل، إلا أنها كانت زخماً كبيراً لإنشاء مجلس التعاون الخليجي، ويشدد الميثاق التأسيسي للمنظمة على التعاون في المجالين الاقتصادي والثقافي، ولكن ثورة إيران عام ١٩٧٩م، والحرب الإيرانية العراقية عام ١٩٨١م كانا عاملين مهمين في قرار الدول الأعضاء الستة لتأسيس آلية رسمية للتعاون في العام ١٩٨١م، وقد بدأ الاهتمام بوجود الأمن كجزء غير معلن من سبب وجود مجلس التعاون الخليجي، ولم يستغرق كثيراً من الوقت ليصبح جزءاً مركزياً من جهود المنظمة، وبعد عام من تأسيس مجلس التعاون الخليجي، بدأ المجلس بوضع خطط لتأسيس قوة عسكرية مشتركة عُرفت بقوات درع الجزيرة المشتركة (PSF)، وفي العام ٢٠٠٠م، التزمت الدول رسمياً بتحالف دفاعي، وعلى مدى العقود الماضية حددت دول مجلس التعاون استجاباتها على مختلف التهديدات الأمنية التي واجهتها، انطلاقاً من إيران بعد الثورة ومروراً بالحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج عام ١٩٩٠م، وحرب العراق عام ٢٠٠٣م، وثورة البحرين عام ٢٠١١م، وصولاً إلى الحملات العسكرية ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام وضد قوات الحوثيين والموالين لعلي عبد الله صالح في اليمن[١].

ثانياً- البعد السياسي لتماسك دول مجلس التعاون الخليجي:

من أهم العوامل السياسية التي تؤثر على تماسك مجلس التعاون الخليجي، هي المصلحة المشتركة في المحافظة على الحكم الملكي، وهي الدافع الأكثر أهمية للوحدة، وقد أدت حتمية تنفيذ صفقة الحكم إلى زيادة تماسك مجلس التعاون الخليجي، حيث تشعر الدول الأكثر ثراء أنها قد استثمرت ما يكفي في الترتيب الأول إلى دعم استمرارها في الوجود في مختلف أنحاء مجلس التعاون الخليجي[٢]، وتظهر مسألة بقاء النظام في المقدمة بالنسبة لدول مجلس التعاون

(١) جيفري مارتيني؛ داليا داسا كاي؛ كورداي أوجلتيري (٢٠١٦). آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة Rand، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ص ص ٣-٦.

(2) The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, homepage, undated (a). August 5, 2015, at: https://www.gcc-sg.org/index-2.html.

الخليجي، لأن مستقبلها على المدى البعيد كنظام ملكي أبعد ما يمكن أن يكن مضموناً، وقد أدى انشغال الدول الأعضاء بحماية هويتها السياسية إلى وصف مجلس التعاون بـ "نادي الأنظمة الملكية"(١).

وقد عزز الولاء السياسي تماسك مجلس التعاون الخليجي، فصفقة الحكم الأساسية تعمل على مستويين، ضمن الأسر الملكية، وبين الأسر الملكية والنخب الأخرى، ويستخدم تقاسم السلطة واختيار الأعضاء من أجل المحافظة على الولاء وتقع السلطة في نهاية المطاف بين يدي الحكام، في حين يتم توزيع الثروة ومناصب النفوذ عبر الأسر الحاكمة، كوسيلة لاحتواء انقلابات العصر، وعلى المستوى الشعبي يتم التعويض عن غياب المشاركة السياسية الأصلية من خلال نموذج حوكمة يتم بموجبه شراء الولاء بفاعلية من خلال توزيع الريع(٢).

وعلى هذا فإن المحافظة على الكرسي ونظام الحكم يعتبر دافع للتماسك بين ملوك وأمراء الدول الست، وهذا يؤدي إلى العمل المشترك من القيادات الخليجية.

ولا يوجد لدى الدول الستة التي تشكل مجلس التعاون الخليجي تصوراً مشتركاً للتهديد أو لا تتفق دائماً على الملامح المحددة لاستجابة السياسات(٣).

ومع ذلك شكلت التهديدات الأمنية نوعاً من الرباط الوثيق الذي يربط الدول معاً في أوقات الأزمة، فقد أدت الحرب الإيرانية العراقية إلى تأسيس قوات درع الجزيرة المشتركة، كما أدت حرب ناقلات البترول والغزو العراقي للكويت إلى توحيد السياسات الأمنية الرئيسة(٤).

(1) The Cooperation, GCC Joint Defense Agreement, web page, December 2000, 19, 2016.

(2) Davis, Lynn E., Jeffrey Martini, Alireza Nader, Dalia Dassa Kaye, James T. (2016). Quinlivan, and Paul S. Steinberg, Iran's Nuclear Future: Critical U.S. Policy Choices, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-1087-AF, 2011. As of February 25, p. 18.

(3) Air Transport Action Group (2012). Aviation Benefits Beyond Borders: Providing Employment, Trade Links, Tourism and Support for Sustainable Development Through Air Travel, Available at: http://www.obsa.org/Lists,pdf.

(4) Ali, Sumaya (2016). GCC Economics: UAE-Iran's Trade Relations, Securities and Investment Company, July 30, 2015. http://www.marketstoday.net/includes/download.php.

إن تاريخ بلدان مجلس التعاون الخليجي أثبت أنه حينما ترتفع نسبة التهديدات ضدها تترك نزاعاتها خلفها وتتوحد، وعندما يكون مستوى التهديد مرتفعاً، يتخطى هذا التهديد الاختلافات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، وعندما يكون مستوى التهديد منخفضاً تظهر الاختلافات بينهم وتعود الحساسية للظهور بشأن السيادة(١).

ثالثاً- البعد الاقتصادي لتماسك دول مجلس التعاون الخليجي:

ينص ميثاق مجلس التعاون الخليجي على التكامل الاقتصادي باعتباره واحداً من أهداف مجلس التعاون الخليجي الأربعة، وذلك في المادة (٤) والتي تنص على: تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين بما في ذلك الشئون الاقتصادية والمالية، والشئون التجارية والجمارك والمواصلات... إلخ.

وقد ارتفعت حصة التجارة داخل مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من ذلك يعتبر التكامل التجاري أدنى بقليل من مستوى التكامل التجاري لرابطة دول جنوب شرق أسيا، وما زال مجلس التعاون الخليجي متأخراً إلى حد كبير بالمقارنة مع تكتلات تجارية أكثر استقراراً(٢).

المبحث الثالث

الإطار القانوني لاتحاد النقدي القانوني

سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى توحيد الجهود الاقتصادية من خلال الإصلاحات المالية والاقتصادية والنقدية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي، وقد حققت تقدماً اقتصادياً كبيراً خلال الثلاثة عقود الماضية في رفع مستوى المعيشة وإنجاز تطور جيد في القطاعات الإنتاجية، وذلك بمقارنة وضعها الاقتصادي قبل تلك الفترة، وإيماناً بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينها، تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر مايو عام ١٩٨١م، ويضم

(1) Anthony, John Duke (2010). Strategic Dynamics of Iran-GCC Relations, in Jean-Francois Seznec and Mimi Kirk, eds., Industrialization in the Gulf: A Socioeconomic Revolution, Washington, D.C.: Routledge, p. 18.

(2) Habas, Khalid Bin Nayef (2015). Al-Saudiya Arabia and the Responsibility of Regional in a Rebalancing World, Springer, p 33.

المجلس في عضويته ست دول وهي: المملكة العرية السعودية، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، الإمارات العرية المتحدة، انطلاقاً من العلاقات المتميزة بين دول المجلس، والسمات المشترك، والأنظمة المتشابهة(١).

إن قيام الاتحاد النقدي يُعد تتويجاً لمراحل مختلفة تدفع نحو التكامل الاقتصادي بين دول المجلس التي بدأت بإنشاء منطقة التجارة في عام ١٩٨١م، ومن ثم تكوين الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣م، ثم إنشاء السوق الخليجية المشتركة في عام ٢٠٠٨م، وحظي مشروع الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة باهتمام كبير لدى مجلس التعاون،

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

أولاً– الأساس القانوني لاتحاد النقدي الخليجي:

بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد وفق جدول زمني محدد، بما في ذلك إحراز مستوى عالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية(٢)، **ويتمثل الأساس القانوني لاتحاد النقدي الخليجي فيما يلي:**

١. اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تم إقامة اتحاد نقدي لدول مجلس التعاون الخليج بموجب اتفاقية أُبرمت بين البحرين والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت، وقد أقرت الاتفاقية على إمكانية انضمام دول مجلس التعاون من غير الدول الأعضاء للاتفاقية شريطة استيفائها لمعايير تقارب الأداء الاقتصادي وموافقة المجلس الأعلى(٣)، ويستلزم دخول الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي اتخاذ جميع

---

(١) عماد أشوى، نادية طيبي (٢٠١٨). مستقبل العملة الموحدة في الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة واقتصادية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد (٣)، ص ص ٢١٨–٢٣٧.

(٢) المادة (٤) من الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، مسقط، سلطنة عمان (٢٠٠٩). مجلس التعاون الخليج العربية، الأمانة العامة، ص ٩.

(٣) المادة (٢٧) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة في مسقط، سلطنة عمان بتاريخ ١٤٣٠/١١/٢ الموافق ٢٠٠٨/٢/٣٠، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩، ص ١٩.

التدابير والإجراءات لضمان انسجام تشريعاتها الوطنية بما فيها الأنظمة الأساسية لبنوكها، مع أحكام هذه الاتفاقية بما يسمح للبنك المركزي ممارسة وظائفه، وأداء مهامه، كما تلتزم البنوك المركزية الوطنية بما يصدره البنك المركزي من تعليمات في المسائل المتعلقة باختصاصات البنك المركزي[١].

٢. النظام الأساسي للمجلس النقدي:

يعمل الاتحاد النقدي على استكمال المؤسسات الاتحادية بهدف إيجاد بنية قادرة على إدارة العملة الموحدة وحمايتها، ويشكل المجلس النقدي الركيزة الأساسية لمؤسسات الاتحاد النقدي، وقد اتفقت الدول الأعضاء للمجلس، وتم إقراره في ديسمبر عام ٢٠٠٥م، ودخل حيز التنفيذ في ٢٧ مارس عام ٢٠١٠م، ويكون مقر المجلس النقدي في مدينة الرياض بالسعودية، وتتألف العضوية في المجلس النقدي من البنوك المركزية الوطنية[٢]، ويتمتع المجلس بالشخصية القانونية المعنوية المستقلة عن الدول الأعضاء، وفي حدود الأهداف الموكلة إليه طبقاً لأحكام اتفاقية الاتحاد والنظام الأساسي، ويحظر على المجلس النقدي وعلى أي عضو من أعضاء مجلس إدارته وجهازه التنفيذي تلقي أية تعليمات أو توجيهات من شأنها التأثير على أداء واجباتهم ومهامهم الموكلة إليهم بموجب النظام الأساسي[٣].

ثانياً- الإطار التنظيمي لاتحاد النقدي الخليجي:

ينقسم إلى:

١. أجهزة المجلس النقدي:

قسمت اتفاقية الاتحاد النقدي أجهزة المجلس النقدي إلى جهازين أساسيين هما: مجلس إدارة وجهاز تنفيذي.

---

(١) المادة (١٧) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ١٥.

(٢) المادة (٦) من النظام الأساسي للمجلس النقدي، ص ٨.

(٣) المادة (٣) من النظام الأساسي للمجلس النقدي، ص ٦؛ والمادة (٥) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ٩.

وتتكون عضوية مجلس الإدارة من محافظي البنوك المركزية الوطنية، ويختار مجلس الإدارة من بين أعضاءه رئيساً ونائباً للرئيس لمدة سنة واحدة، ويعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات سنوياً على الأقل، ويجوز له أيضاً عقد اجتماعات إضافية متى دعت الحاجة(١).

ويتكون الجهاز التنفيذي من رئيس تنفيذي متفرغ ومن كبار موظفين، وموظفين أخرين، ويشترط في الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين أن يكونوا من مواطني دول المجلس ومن الأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة المتميزة والمؤهلات الملائمة(٢).

٢. البنك المركزي للدول الأعضاء:

ينشأ البنك المركزي ويحل محل المجلس النقدي وفق قرار يصدره المجلس الأعلى بناءً على توصية من المجلس النقدي، ويتمتع البنك المركزي بالشخصية القانونية المعنوية المستقلة في حدود الأهداف والمهام الموكلة له(٣).

ثالثاً– النظام القانوني للعملة الموحدة:

تركت اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مادتها التاسعة، تحديد مسمى العملة الموحدة وتقسيماتها وفئاتها ومواصفاتها وعلاماتها الأمنية، وسعر صرفها مقابل العملات الأجنبية للمجلس النقدي، وتحديد القيمة التبادلية لعملات الدول الأعضاء مقابل العملة الموحدة قبل إصدارها بأسعار صرف ثابتة غير قابلة للإلغاء وتبدأ العملة الموحدة كوحدة حسابية، وذلك طبقاً للقرارات الصادرة عن المجلس النقدي(٤)، وتكون أوراق النقد والمسكوكات المعدنية الصادرة في الدول الأعضاء عملة قانونية لها قوة إبراء في حدود إقليمها بعد إصدار العملة الموحدة لفترة تحدد من قِبل البنك المركزي، وذلك لأغراض استبدال عملات الدول الأعضاء بالعملة الواحدة(٥).

---

(١) المادة (٨) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ١١.

(٢) المادة (٩) من النظام الأساسي للمجلس النقدي، ص ٩.

(٣) المادة (١٢) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ١٣.

(٤) المادة (١٠) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ١٢.

(٥) المادة (١١) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ١٢.

المبحث الرابع

التحديات القائمة أمام مشروع التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية

بالنظر إلى المكاسب التي أنجزتها دول مجلس التعاون في مشروع العملة الموحدة، **إلا أن العملة الموحدة لم تصدر لعدة أسباب منها**[1]:

١. من حيث أسعار الصرف: تلتزم جميع دول المجلس بأحكام المادة (٢) من اتفاقية صندوق النقد الدولي المتعلقة بتحرير العمل، كما تتبنى العملات الخليجية نظاماً لتثبت مقابل الدولار الذي سيسهل تحديد قيمة العملة الموحدة، إلا أن دولة الكويت خرجت عن هذه القاعدة باعتماده على سلة عملات بدلاً من الدولار، ومن الناحية العملية تستحوذ عملة الولايات المتحدة الأمريكية على حصة الأسد في مكونات هذه السلة.

٢. من حيث المعيار المالي: كانت غالبية الدول الأوروبية تعاني من عجز يفوق (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المعيار يرمي إلى تقليص العجز الذي يقود بالضرورة إلى خفض الديون العامة، في حين تبنت دول مجلس التعاون المعيار الأوروبي عندما كانت ميزانيتها العامة تحقق فائضاً، وعلى ذلك فإن المعيار المالي لم ينسجم مع الوضع الخليجي، فقد أدى هبوط أسعار النفط في الآونة الأخيرة إلى عجز مالي بلغ معدله (٦.٣%) عام ٢٠١٥م، أي أكثر من ضعف نسبة العجز المسموح بها في هذا المعيار، مما يخلق اضطراباً من شأنه تأجيل تداول العملة الموحدة.

٣. قام واضعي السياسة النقدية الخليجية بنقل معايير التقارب الأوروبية نقلاً حرفياً، ولم يقلدوا منطقة اليورو عندما يتعين عليهم تقليدها.

٤. لم تقم دول المجلس بوضع جدول زمني محدداً للانتقال للعملة الموحدة، بل اتخذت دول المجلس قراراً بتداول العملة الموحدة بحلول عام ٢٠١٠م ولم يحدث ذلك.

---

(١) صباح نعوش، أين العملة الخليجية الموحدة، متاح على الموق التالي:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/217.

٥. من المشاكل أيضاً التمسك بالعملة المحلية بحجة أنها تمثل التقاليد والحضارة والتاريخ والسيادة أيضاً.

٦. لا توجد تسمية رسمية للعملة الخليجية الموحدة حتى الأن، الأمر الذي يشير إلى خلافات حول هذه النقطة.

٧. توجد بعض الخلافات تتعلق بمقر البنك المركزي الخليجي، والإمارات أول دولة بدأت رغبتها في استضافة هذا البنك باعتبارها من المراكز التجارية المرموقة على الصعيدين الخليجي والعالمي، ولكن المادة (٤) من الاتفاقية اتخذت من الرياض مقراً لهذا البنك، وقد أسهم هذا الوضع في انسحاب الإمارات من هذه الاتفاقية، وأصبح كل طرف متمسكاً بقوة موقفه.

٨. قررت دول المجلس إنشاء السوق الخليجية المشتركة عام ٢٠٠٨م، وهي تتطلب مساواة جميع المواطنين الخليجيين في القيام بأي نشاط اقتصادي، ومزاولة أية مهنة في أي بلد خليجي سواء أكانت المهنة زراعية، أو صناعية، أو خدمات، ولهم المعاملة المماثلة في تملك العقارات والأسهم، ولكن لم يتم وضع أنظمة وقوانين لتنفيذ أغلب هذه المتطلبات، بذلك أصبح قرار إنشاء السوق الخليجية المشتركة حبراً على ورق وبالتالي تأخر إصدار العملة الموحدة.

٩. لا يوجد إجماع خليجي حول العملة الموحدة، كأن تقوم البلدان الموقعة على اتفاقية الاتحاد النقدي (السعودية، قطر، البحرين، الكويت) بإصدار العملة الموحدة، فتصبح بعد مرور المرحلة الانتقالية، العملة الرسمية الوحيدة القابلة للتداول، أما الإمارات وسلطنة عمان فتستمر كل منهما بالعملة المحلية، ولكنهما يسمحا بتداول العملة الموحدة داخل أسواقهما.

ويمكن التنبؤ من خلال ما سبق أن العملة الخليجية الموحدة لم تصدر بعد لأسباب ترتبط بالإرادة السياسية بالدرجة الأولى.

وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق المتطلبات الأساسية لإنشاء العملة الموحدة، وعلى الرغم من تحقيق دول الخليج العربي لكثير من المكاسب، إلا أن التحديات

تواجه إتمام المشروع؛ حيث لا تزال الجهود الأساسية تركز على عمل اللجان المعنية بتطبيق النصوص الواردة في الاتفاقية الاقتصادية حول توحيد السياسات المالية والنقدية، إضافة إلى السعي إلى تكامل البنية الأساسية وتعزيز القدرات الإنتاجية ودعم القطاع الخاص، بما يضمن إتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين من خلال برامج عملية وفق جداول زمنية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الأوثق بين دول المجلس[١]، **وتتمثل التحديات الخارجية فيما يلي:**

أولاً- مشروع الشرق الأوسط الكبير:

لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط محل تنافس بين مختلف القوى الاقتصادية الكبرى في العالم من أجل استقطابها والاستفادة من ثرواتها، ولذلك جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير من أجل استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي مع إسرائيل بما يتوافق مع المعطيات الجدية التي أفرزتها قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي الجديد، وبالرغم من افتقار هذا المشروع لمقومات نجاحه كتقارب النظم السياسية والاقتصادية ومستويات النمو.

والمتفحص للمشروع الأمريكي نصاً وروحاً يجد أنه يؤكد على ثلاثة مبادئ أساسية هي: الديمقراطية والحكم الصالح اللذان يمثلان الإطار الذي تحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد وهم أدوات التنمية والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية[٢]، وإذا كانت هذه المبادئ مطالب داخلية ملحة لمجمل الدول العربية، ولدول مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد إن أرادت السير في طريق التنمية بخطى ثابتة، إلا أنها كلمة حق أريد بها باطل، لأن تاريخ القوى العظمى يشير إلى أنها دائماً تسير في اتجاه بوصلة مصالحها.

(١) أحمد صديقي (٢٠١٠). مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر: ص ١٨٦.

(٢) نايف على عبيد (١٩٩٦). مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢١٩.

فالغاية الأساسية للولايات المتحدة من وراء هذا المشروع هو تكريس سيطرتها على منابع النفط في منطقة الخليج والحصول عليها بأسعار معقولة خاصة، وقد أكدت الدراسات على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون بحاجة إلى استرداد ثلثي نفطها من المنطقة العربية في عام ٢٠١٠[١]، وبناءً على ذلك فعلى دول مجلس التعاون الخليجي أن تدرك أن تبني هذا المشروع لا يجب أن يكون على حساب تقوية تكتلها الاقتصادي واستكمال مساره وتأهيل أجهزتها الإنتاجية وزيادة درجة تنافسيتها.

ثانياً- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

إن عضوية منظمة التجارة العالمية تفرض العديد من التحديات على دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في المنظمة، أو الدول التي في طريقها للانضمام، فالاتفاقية تفرض على الدول الأعضاء أعباء جديدة، ومتطلبات فنية، وقدرات بشرية للتعامل معها، فهي تتطلب تغيير وإصلاح النظام التجاري، ووضع تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات والقوانين المطبقة للتلائم مع عضوية الدولة داخل المنظمة، **وهذه تتمثل:**

إن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ضروري للمحافظة على مصداقية نظام التجارة متعددة الأطراف، ومن أجل توسيع آفاق التجارة العالمي، وقد ظهرت بعض الاتفاقيات التي ولدت مخاوف جدية بالنسبة للدول النامية عموماً ودول مجلس التعاون، ومنها عدم تقاسم مكاسب حماية الملكية الفكرية والمستهلكين، حيث ترى هذه الدول أن حماية حقوق الملكية الفكرية لا يجب فقط أن تشجع الابتكار والتنمية التكنولوجية، بل تؤدي أيضاً إلى تحقيق أهداف السياسات العامة والاجتماعية[٢]، **كما توجد تحديات أخرى تواجه التكامل الاقتصادي بدول الخليج العربية، وهي:**

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٠.

(٢) سعيد سويد النصيبي (٢٠٠٤). تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم إلى مؤتمر الدول النامية والمنظمة العالمية للتجارة: الواقع والتحديات المستقبلية، جامعة الكويت، ص ٢٦.

يمر النظام الاقتصادي العالمي بجملة من التغيرات والأحداث المستمرة بشكل يصعب ملاحقته، **ويمكن استخلاص مجموعة من الحقائق، وهي**[١]:

- إن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد تغيراً جذرياً في النظام الاقتصادي العالمي، وهذا التغير لم يتحدد ملامحه النهائية بعد، إلا أنه بنبئ بتحديد آليات ومقومات النظام الاقتصادي في القرن الحالي هناك العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على هذا التغيير، ألا أن نجاح نظام اقتصادي جديد يتوقف على إدراك تلك المؤثرات ومحاولة التغلب عليها.
- سوف يكون لهذا التغيير كثير من التداعيات السريعة والمتلاحقة، والتي تؤثر إيجابياً على مستقبل اقتصاديات دول العالم.

وفي ضوء ما سبق فإن التكامل الاقتصادي الخليجي يواجه مجموعة من التحديات، **والتي يمكن توضيحها من خلال:**

١. الاعتماد المفرط على قطاع النفط:

ليس هناك خلاف على النحو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار مجلس التعاون الخليجي، برامج الرفاهية الاجتماعية، والذي ارتبط بشكل مباشر بالإرادات الخاصة بإنتاج وتصدير النفط، وفي ظل اعتماد دول المجلس على سلعة واحدة وهي النفط، **فإنها ستواجه مخاطر كثيرة منها:**

أ. تطور الطاقة البديلة، أو إمكانية نضوب النفط في المستقبل، وذلك لأن حصة النفط انخفضت من (٤٨%) في السبعينيات إلى (٤٠%) تقريباً في التسعينيات، ويتوقع أن تتراجع هذه النسبة في المستقبل[٢].

---

(١) فضل على مثنى (٢٠٠١). التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الحادي والعشرين، بحوث اقتصادية عربية، السنة (١٠) العدد (٢٤)، ص ٧٨.

(٢) محمد العسومي (١٩٩٩). المستقبل الاقتصادي لدول الخليج العربي، ورقة مقدمة إلى: ندوة مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨/١١/٢٤، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ١٠٧.

ب. يشير صندوق النقد الدولي إلى عدم اعتبار النفط الخام والنفط المكرر في إطار اتفاقية الجات، مع اعترافه بأن أحد أوجه القصور في الاتفاقية هو عدم شمولها لهذه المواد، وبهذا فقد تم إلغاء أي منافع مالية ربما تجنيها دول الخليج النفطية تحت مظلة التجارة الحرة[١].

٢. التعبئة الاقتصادية:

من بين التحديات التي تواجه دول المجلس هو انكشاف اقتصادها على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دوراً أساسياً في اقتصاد دول المجلس، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية، وهذا يجعل توجه هذه الدول باتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي، فالسعودية تعتمد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبصفة خاصة تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في بيع النفط، وفي الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفائض المالي النفطي وتطوير الحياة الاقتصادي داخل المملكة العربية السعودية[٢].

٣. الأوضاع المالية:

تعتبر الدول النفطية أكثر الدول قلقاً من التذبذبات السعرية للنفط، حيث يعتمد دخلها القومي على النفط بنسبة تقارب على (٧٠%)، كما تملك (٤٥%) من الاحتياطي العالمي للنفط، وتستحوذ على (١٨%) من الإنتاج العالمي، وتحت ضغوط التذبذب في أسعار البترول كان لابد من إعادة النظر في سياسات الدعم الاقتصادي والاجتماعي التي اتبعتها دول

(١) أسامة عبد الرحمن (١٩٩٧). تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩٦.

(٢) إبراهيم العيسوي (١٩٨٩). قياس التبعية في الوطن العربي: مشروع المستقبليات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٩٣.

المجلس، وهذا ما دفع البعض إلى القول بأن: دولة الرفاه في الخليج تنتهي وتحل محلها دولة التقشف(١).

٤. خلل التركيبة السكانية:

لعل أبرز التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون هي الخلل في التركيبة السكانية، إذ يمثل الوافدون أغلبية السكان في ثلاث من هذه الدول، كما تعتبر العمالة الوافدة عامل تهديد تمارسه البلد التي ترسل العمالة إليها في حالة وقوع خلاف بينها وبين دول الخليج(٢).

إن تحويلات العمال الأجانب العاملين في دول مجلس التعاون لدول الخليج تقدر بنحو مليار دولار سنوياً، وقد وضح تقرير أعدته الأمانة العامة لدول مجلس التعاون بالرياض في عام ٢٠٠٥م، أن تحويلات العمالة الأجنبية تزداد عاماً بعد عام، مما يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات دول المجلس.

٥. تحديات الأمن المائي والأمن الغذائي:

إن تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي يمكن اعتباره في طليعة التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليج العربية، في ظل الزيادة السريعة على المواد الغذائية الناتجة عن الزيادة في معدلات النمو السكاني، والتي بلغت (٣.٧%)، وهو من أعلى معدلات النمو في العالم(٣).

٦. مشكلات الاندماج الاقتصادي:

مع إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١م، بدأت فكرة التكامل الاقتصادي الخليجي من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة، ثم انتقلت إلى مرحلة الاتحاد

---

(١) جاسم خالد السعدون (١٩٩٢). المستقبل الاقتصادي للخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٤)، العدد (١٦١)، ص ٢٦.

(٢) باقر سليمان النجار (١٩٩٤). العمالة الأجنبية في الخليج العربي في معضلة البحث عن البديل، مجلة المستقبل العربي، السنة (١٦)، العدد (٩٠)، ص ٥٤.

(٣) حسن باغي (٢٠٠٠). دول الخليج العربي ومشكلة الأمنين المالي والغذائي، أخبار النفط والصناعة، السنة (٣١)، العدد (٣٥٧)، ص ١٠.

الجمركي عام ٢٠٠٣م، ورغم التقدم النسبي في الترتيبات والإجراءات المتخذة، فقد جاء التقرير الاقتصادي الخليجي لعام ٢٠٠٥م ليؤكد ضعف مؤشرات التكامل التجاري وانخفاض مستوى التجارة البيئية الخليجية، وضعف مجالات الاستفادة من ارتفاع عوائد الصادرات النفطية نتيجة لارتفاع الطلب على السلع المستوردة في التوجه نحو الأسواق الخارجية، مما أدى إلى تسرب جزء كبير من الأموال الخليجية إلى الخارج[١].

ويفسر البعض سر البطء في تنفيذ عملية التكامل الاقتصادي الخليجي، في تشابه الاقتصاديات الخليجية، أو وجود الكثير من القواسم المشتركة فيما بينها، فالتشابه الاقتصادي يمثل تحدياً لعملية التكامل الاقتصادي خلافاً لما عليه الحال في بعض التجمعات الإقليمية الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي[٢].

إن معوقات قيام الاتحاد الخليجي الاقتصادية عديدة، وفي مقدمتها آلية انتقال السلع فيما بين دول المجلس خلال المرحلة الانتقالية لتوزيع الحصيلة الجمركية، إلى جانب تعارض التزامات دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية بمتطلبات وشروط قيام الاتحاد الجمركي، وكذلك معالجة البضائع التي تستوفي رسومها بالتأمين إضافة إلى المعوقات الجمركية الأخرى[٣].

---

(١) فلاح الربيعي (٢٠٠٩). ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٦٣)، ص ٨١.

(٢) جاسم حسين (٢٠٠٦). مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي تسير بخطى ثابتة لكن بطيئة، مجلة آراء حول الخليج، العدد (١٧)، ص ٥٦.

(٣) عبد الحفيظ محبوب (٢٠١٢). مجلس التعاون الخليجي ما بين التوسع والاتحاد، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٩٢)، ص ٣٤.

المبحث الخامس
الإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية

إن مستقبل مجلس التعاون مرهون بقدرته على التعامل مع التحديات الخارجية والداخلية، **وهذا ما يمكن توضيحه من خلال ما يلي:**

أولاً- إعادة هيكلة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

إن أهم خاصية تميز اقتصاديات دول الخليج العربية هو اعتمادها على سلعة وحيدة وهي النفط، الأمر الذي جعل مصير النشاط الإنمائي مرتبطاً بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، ولذلك وجب على دول مجلس التعاون تجنب التقلبات الحاصلة في أسعار النفط، وانعكاساتها السلبية، وهذا يتطلب إجراء مسح تفصيلي للإمكانيات والموارد والقطاعات الاقتصادية في دول المجلس؛ حتى يمكن الوقوف على التركيب العضوي لكل اقتصاد وتحديد أوجه الشبه والاختلاف من أجل إرساء قواعد قوية للتكامل الاقتصادي بين الدول، وكذلك توطين موارد المجلس، مما يحقق الجدوى الاقتصادية منها[1].

ثانياً- تعزيز درجة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون:

ويتم ذلك التعزيز من خلال الإسراع في تحقيق متطلبات وشروط الاتحاد الجمركي الذي تم الإعلان عنه في عام ٢٠٠٣م، **والذي يتيح مزيد من الفرص، مثل:**

١. سمحت من خلال نص المادة (٢٤) بإقامة تجمعات إقليمية كالاتحاد الجمركي، مما يتيح تبادل المزايا والامتيازات للأقطار الخليجية دون غيرها ويمنحها مجالاً لحماية مصالحها وفرصاً لتوسيع أسواقها، وتعزيز قدراتها التفاوضية.

---

(1) عدنان نور الدين (١٩٩٧). نحو استراتيجية اقتصادية موحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، السنة (١٩)، العدد (٢٢٤)، ص ١٠٤.

٢. إن قيام الاتحاد الجمركي سيؤدي إلى تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس، ومن ثم الحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي، الذي كان يرفض إقامة منظمة تجارة حرة مع مجلس التعاون، كون مجلس التعاون لم يتوصل إلى جدار جمركي موحد، وبإقامة هذه المنطقة ستتيح انسياب السلع الخليجية البارزة إلى الأسواق الأوروبية.

٣. إن انضواء دول مجلس التعاون تحت راية اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، سيعطي للمفاوضات المقبلة التي تجريها دول المجلس أو الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجان والأجهزة المختصة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة، قوة في المطالبة والضغط لتجديد فترات السماح وتطبيق بعض قواعد العمل للمنظمة.

ثالثاً- الانتقال من الاعتماد شبه الكامل على النفط إلى تشجيع القطاعات غير النفطية:

يجب زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات، وهذا ما قامت يه دولة الإمارات؛ حيث شجعت القطاعات غير النفطية بدايةً بالمواد البتروكيماوية شديدة التركيز على الطاقة والسماد والإسمنت والألومنيوم، واتجهت مؤخراً إلى السياحة وإعادة التصدير والصناعة[١].

رابعاً- تفعيل دور القطاع الخاص (المحلي والأجنبي):

وذلك في المشاريع الموجهة نحو التصدير وتوفير الإطار الملائم النشاط هذا القطاع كتقديم التحفيزات الضريبية وسهولة الإجراءات الإدارية وإقامة "مناطق التجارة الحرة الـ ١٢" في الإمارات العربية التي زاد حصتها في مجمل الصادرات غير النفطية من (٢٢%) في عام ١٩٩٩م إلى (٤٧%) في العام ٢٠٠٠م، مع ٣٠٠٠ شركة عاملة، و(٨) مليارات دولار متداولة بالتجارة، و(١٠٤) مليار دولار من الصادرات الصافية.

---

(١) تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠١٨، ص ص ٤٠-٥٥.

خامساً- تشجيع قطاع الزراعة وزيادة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتقليل من المدفوعات في المواد الغذائية:

باستثناء السعودية التي تسهم فيها الزراعة بنسبة (٧%) من الناتج المحلي، فإن هذه النسبة لا تتجاوز (١%) من بقية دول مجلس التعاون الخليجي، ولن يتأتى التشجيع إلا بتدعيم الاستثمار في هذا القطاع وإقامة البنية التحتية المناسبة وتشجيع الأبحاث الزراعية وضمان تجسيدها في الميدان، بالإضافة إلى تسهيل تسويق المنتجات الزراعية[١].

(١) تقييم التكامل الاقتصادي العربي: المرجع السابق، ص ٦٠.

الخاتمة

بعد دراستي لموضوع التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، توصلت إلى النتائج والتوصيات الأتية:

النتائج

يمكن الإشارة إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

١. إن قيام مجلس التعاون الخليجي كان نتيجة لظروف إقليمية ودولية تفاقمت في أواخر سبعينيات القرن الماضي.
٢. تمثلت أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي في أسباب اقتصادية، وأسباب سياسية، وأسباب استراتيجية أمنية.
٣. يشير مفهوم تماسك دول مجلس التعاون الخليجي إلى قدرة دول الخليج على العمل معاً، وتنسيق السياسات، وهذا التماسك له بُعد أمني، وبُعد سياسي، وبُعد اقتصادي.
٤. قامت دول الخليج بتوحيد الجهود الإصلاحية، وقد حققت تقدماً كبيراً، ولكنها تأخرت كثيراً في إصدار العملة الموحدة.
٥. تواجه دول مجلس التعاون كثيراً من التحديات في مشروع التكامل الاقتصادي، وكان مشروع إصدار العملة الموحدة قراراً بالتداول، ولم يتم وضع جدول زمني محدد للانتقال إلى التداول.
٦. واجهت دول مجلس التعاون الخليجي كثيراً من التحديات الخارجية، والتحديات الداخلية أمام مشروع التكامل الاقتصادي.
٧. يمكن مواجهة هذه التحديات بمجموعة من الإجراءات وأهمها الانتقال من اقتصاد يقوم على النفط إلى اقتصاد يقوم على الزراعة والتجارة والصناعة، حتى لا يؤثر تذبذبات أسعار النفط على اقتصاد هذه الدول.

التوصيات

تأسيساً على نتائج البحث، يمكن تقديم بعض التوصيات من أجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربية.

١. دعم المشروعات الخليجية المشتركة وتطوير بعض المشروعات القائمة بين دول المجلس.
٢. تنويع الصناعات والخدمات في الاقتصاد الخليجي الخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي.
٣. تشجيع القطاع الخاص الخليجي ليقوم بدوره في التنمية الاقتصادية.
٤. توفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وإعادة توطين رؤوس الأموال الوطنية.
٥. التوصل إلى إصدار العملة الموحدة والاتفاق حول جدول زمني ينتهي بإصدار هذه العملة.

الاستفادة من التجربة الأوروبية في السوق الأوروبية المشتركة التي فتحت آفاقاً عالمية واسعة لحركة التجارة، والتبادل التجاري بين مختلف دول العالم، مما جعلها قوة اقتصادية تواجه جميع التحديات.

قائمة المراجع

١. إبراهيم العيسوي (١٩٨٩). قياس التبعية في الوطن العربي: مشروع المستقبليات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٩٣.

٢. إبراهيم الملتقي (٢٠٠٤). خمس وعشرون عام من العمل العربي المشترك: مجلس التعاون العربي بوابة الوحدة الخليجية، مجلة العربي، وزارة الإعلام الكويتية، العدد (٥٥٣)، ص ٣٩.

٣. أحمد صديقي (٢٠١٠). مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر: ص ١٨٦.

٤. أسامة عبد الرحمن (١٩٩٧). تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩٦.

٥. باقر سليمان النجار (١٩٩٤). العمالة الأجنبية في الخليج العربي في معضلة البحث عن البديل، مجلة المستقبل العربي، السنة (١٦)، العدد (٩٠)، ص ٥٤.

٦. تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠١٨، ص ص ٤٠-٥٥.

٧. جاسم حسين (٢٠٠٦). مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي تسير بخطى ثابتة لكن بطيئة، مجلة آراء حول الخليج، العدد (١٧)، ص ٥٦.

٨. جاسم خالد السعدون (١٩٩٢). المستقبل الاقتصادي للخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٤)، العدد (١٦١)، ص ٢٦.

٩. جمال الدين رزق (٢٠١١). مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ص ١-٢١.

١٠. جيفري مارتيني؛ داليا داسا كاي؛ كورداي أوجلتيري (٢٠١٦). آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسة Rand، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ص ص ٣-٦.
١١. حسن باغي (٢٠٠٠). دول الخليج العربي ومشكلة الأمنين المالي والغذائي، أخبار النفط والصناعة، السنة (٣١)، العدد (٣٥٧)، ص ١٠.
١٢. سعيد سويد النصيبي (٢٠٠٤). تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم إلى مؤتمر الدول النامية والمنظمة العالمية للتجارة: الواقع والتحديات المستقبلية، جامعة الكويت، ص ٢٦.
١٣. صباح نعوش، أين العملة الخليجية الموحدة، متاح على الموق التالي:
.http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/217
١٤. عبد الجليل مرهون (١٩٩٧). أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، ص ١١٢.
١٥. عبد الحفيظ محبوب (٢٠١٢). مجلس التعاون الخليجي ما بين التوسع والاتحاد، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٩٢)، ص ٣٤.
١٦. عبد الله الأشعل (١٩٨٣). الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، الرياض، ص ٢٦.
١٧. عدنان نور الدين (١٩٩٧). نحو استراتيجية اقتصادية موحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، السنة (١٩)، العدد (٢٢٤)، ص ١٠٤.
١٨. عماد أشوى، نادية طيبي (٢٠١٨). مستقبل العملة الموحدة في الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة واقتصادية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد (٣)، ص ص ٢١٨-٢٣٧.
١٩. فالح شمخي العنزي (٢٠١٢). الاتحاد الخليجي: الدوافع والمعوقات، مجلة الخليج، العدد (٩٢)، ص ٢٥.
٢٠. فضل على مثنى (٢٠٠١). التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الحادي والعشرين، بحوث اقتصادية عربية، السنة (١٠) العدد (٢٤)، ص ٧٨.

٢١. فلاح الربيعي (٢٠٠٩). ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٦٣)، ص ٨١.
٢٢. كمال محمد الأسطل (١٩٩٩). نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي: ص ١٣.
٢٣. المادة (١٠) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ١٢.
٢٤. المادة (١١) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ١٢.
٢٥. المادة (١٢) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ١٣.
٢٦. المادة (١٧) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ١٥.
٢٧. المادة (٢٧) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة في مسقط، سلطنة عمان بتاريخ ١٤٣٠/١١/٢ الموافق ٢٠٠٨/٢/٣٠، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩، ص ١٩.
٢٨. المادة (٣) من النظام الأساسي للمجلس النقدي، ص ٦؛ والمادة (٥) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ٩.
٢٩. المادة (٤) من الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، مسقط، سلطنة عمان (٢٠٠٩). مجلس التعاون الخليج العربية، الأمانة العامة، ص ٩.
٣٠. المادة (٦) من النظام الأساسي للمجلس النقدي، ص ٨.
٣١. المادة (٨) من اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ١١.
٣٢. المادة (٩) من النظام الأساسي للمجلس النقدي، ص ٩.
٣٣. محمد العسومي (١٩٩٩). المستقبل الاقتصادي لدول الخليج العربي، ورقة مقدمة إلى: ندوة مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨/١١/٢٤، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ١٠٧.

٣٤. ناصر العنزي (٢٠٠٨). مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية (١٩٩٠-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

٣٥. نايف على عبيد (١٩٩٦). مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢١٩.

٣٦. نايف على عبيد (٢٠٠٧). دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥، مركز الخليج للأبحاث، دبي: ص ٢٨١.

٣٧. يحيى رجب (١٩٨٩). الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة، الكويت: ص ٦٣

1. Air Transport Action Group (2012). Aviation Benefits Beyond Borders: Providing Employment, Trade Links, Tourism and Support for Sustainable Development Through Air Travel, Available at: http://www.obsa.org/Lists,pdf.
2. Ali, Sumaya (2016). GCC Economics: UAE-Iran's Trade Relations, Securities and Investment Company, July 30, 2015. http://www.marketstoday.net/includes/ download.php.
3. Anthony, John Duke (2010). Strategic Dynamics of Iran-GCC Relations, in Jean-Francois Seznec and Mimi Kirk, eds., Industrialization in the Gulf: A Socioeconomic Revolution, Washington, D.C.: Routledge, p. 18.
4. Davis, Lynn E., Jeffrey Martini, Alireza Nader, Dalia Dassa Kaye, James T. (2016). Quinlivan, and Paul S. Steinberg, Iran's

Nuclear Future: Critical U.S. Policy Choices, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-1087-AF, 2011. As of February 25, p. 18.

5. Habas, Khalid Bin Nayef (2015). Al-Saudiya Arabia and the Responsibility of Regional in a Rebalancing World, Springer, p 33.
6. Keohane, Robert, (2006). Cooperation and International Regimes, in Perspectives on World Politics, Little and Smith, eds., Routledge, p. 22.
7. The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, homepage, undated (a). August 5, 2015, at: https://www.gcc-sg.org/index-2.html.
8. The Cooperation, GCC Joint Defense Agreement, web page, December 2000, 19, 2016.

Abstract

Economic integration at the Arab and Gulf levels is one of the most important cooperation goals set by Arab countries since the establishment of the League of Arab States.

The objective of the research is to identify the most important challenges facing the economic integration project of the Gulf Arab States and the most important proposed measures to address the economic integration challenges of the countries of the Council of Gulf cooperation.

The researcher used the historical method and the descriptive analytical method to achieve the objectives of the study.

The most important elements covered in the research are: the reasons for the creation of the Gulf Cooperation Council and the importance of the cohesion of the countries of the Gulf Cooperation Council, the legal framework of the Gulf Monetary Union, the challenges facing the economic integration project, and the measures proposed to address the challenges, and the challenges represented an obstacle to achieving the desired economic integration.

The most important findings of the research were that the reasons for the establishment of the Gulf Cooperation Council were represented by economic, political and strategic security reasons, and that the countries of the Gulf Cooperation Council had made great progress , but they have been waiting for the release of the unified currency agreement for a long time, and the Gulf Cooperation Council

countries are facing many internal and external challenges, and these challenges may be facing a set of procedures.

The researcher presented a set of recommendations, as follows:

Support joint Gulf projects and develop some existing projects between Gulf Cooperation Council countries.

Diversification of industries and services in the Gulf economy.

Provide an appropriate environment to attract foreign investment and resettle national capital.

Key words

Challenges- Economic integration- countries of the Gulf Cooperation Council.